T01-00185

الفصل الخامس

الواجب بالضمان في الفقه الإسلامي والقانون

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الواجب بالضمان في الفقه الإسلامي .

المبحث الثاني : الواجب بالضمان في القانون .

المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الواجب بالضمان .

جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
الدراسات العليا
قسم الفقه العام

أحكام وضمانات العلاج الطبي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

بحث فقهي لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " في الفقه العام

الإشراف الشرعي
فضيلة الأستاذ الدكتور
" سعد محمد حسن ابو عبدة "
أستاذ ورئيس قسم الفقه العام
بكلية الشريعة والقانون بأسيوط

&

الإشراف القانوني
فضيلة الأستاذ الدكتور
" محمد حسن عبد الرحمن "
أستاذ القانون الخاص بكلية الشريعة
والقانون بأسيوط
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط
والمحامي بمحكمة النقض والدستورية
والإدارية العليا

إعداد

صفوت أحمد محمد حفناوي
مدرس الفقه العام بكلية الدراسات الإسلامية بأسوان

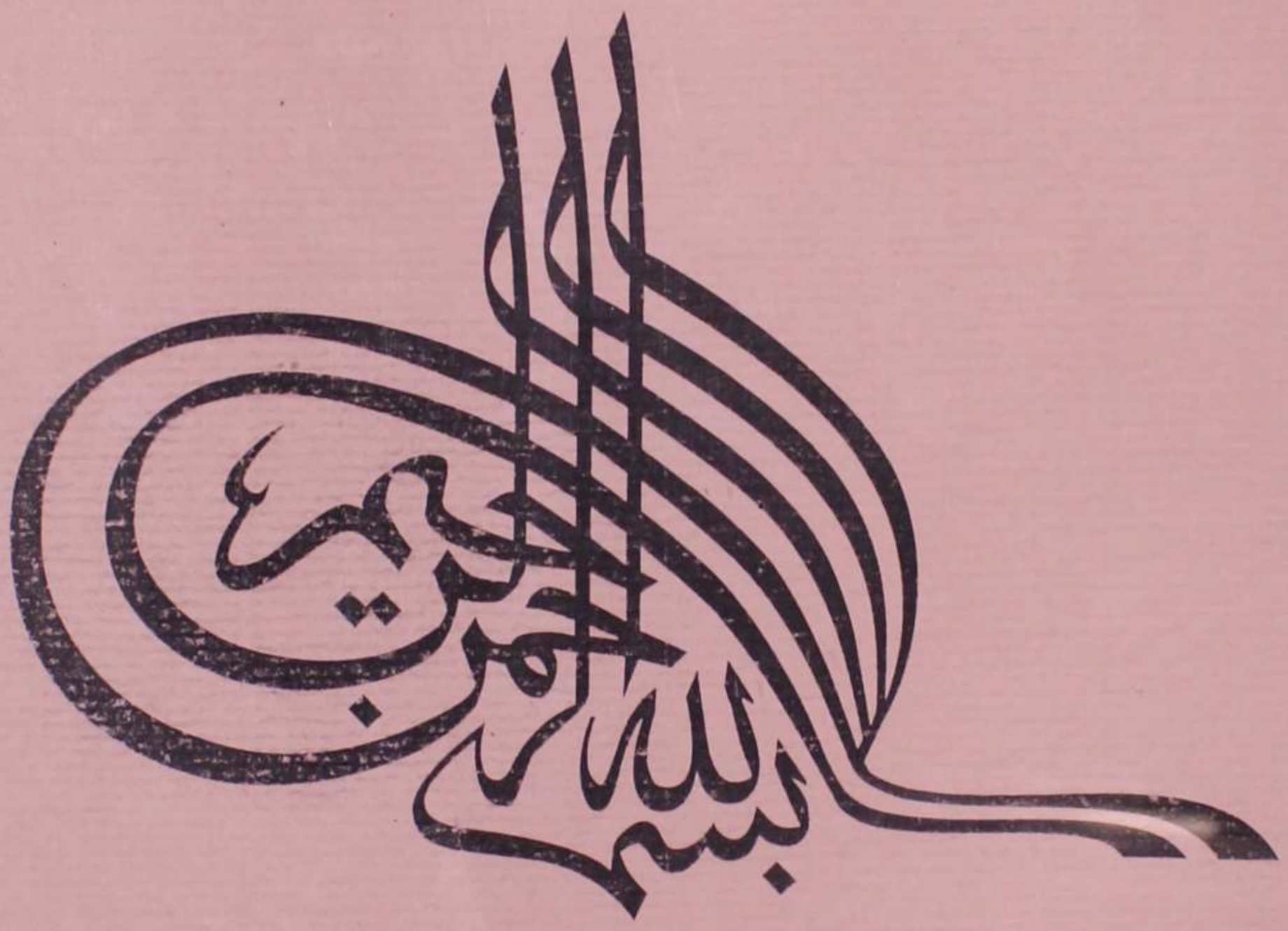
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

(وإذا مرضت فهو يشفين)

سورة الشعراء آية رقم (٨٠)

قال رسول الله ﷺ

"من تطبب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن"

أخرجه النسائي في كتاب القسامة " باب صفة شبه العمد

شكر وعرفان بالجميل

أما الشكر فلله الذي تفضل علي وجعلني من خادمي شريعته الخالدة وأكرمني بإتمام هذا العمل فاللهم لك الحمد والمنّة على آلائك ونعمك التي لا تحصى كما أشكر لوالديّ الكريمين الذي قرن الله شكرهما بشكره فقال تعالى : " أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير " (سورة لقمان من الآية ١٤) . فاللهم ارحمهما كما ربياني صغيرا

أما العرفان بالجميل

فهو لعالمين جليلين وفقيهين كبيرين كان لهما الفضل في وضع لبنات هذا العمل وإتمامه أما الأول فهو فضيلة الأستاذ الدكتور / **سعد محمد حسن أبو عبدة** أستاذ ورئيس قسم الفقه العام بكلية الشريعة والقانون بأسيوط الذي شملني بعطفه وعنايته وخلقه الكريم وعلمه الوافر ونظره الثاقب وتواضعه الجم ويعلم الله كم أكن له من حب وتقدير منذ تتلمذت على يديه ومهما وصفت من شيمه وأخلاقه التي يعلم الجميع بها فلن أوفيه حقه فأدعو الله عز وجل أن يطيل في عمره ويبارك في نسله وينفع به الإسلام والمسلمين .

أما فضيلة الأستاذ الدكتور / **محمد حسن عبد الرحمن** أستاذ القانون الخاص وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط والمحامي بمحكمة النقض والدستورية والإدارية العليا فحدث عن أخلاقه ولا حرج فهو الرجل ذو الخلق الكريم والعلم الوافر والنظر الثاقب الذي فتح لي قلبه وأعطاني من وقته الكثير رغم مشاغله المتعددة فلم ألقه مرة إلا خرجت من عند فضيلته منشرح الصدر والخاطر فلقد استفدت منه علما وخلقا ونهلت منه أدبا وحلما وتواضعا نفع الله به الإسلام والمسلمين وبارك في عمره وجزاه عني خير الجزاء .

الباحث

المقدمة

وتشتمل على الآتي :

أولاً : أهمية الموضوع .

ثانياً : أسباب اختيار الموضوع .

ثالثاً : منهج البحث .

رابعا : خطة البحث .

أولا : أهمية الموضوع :

إذا كان للطب الإسلامي جانب تطبيقي ، وهو الذي يمارسه الأطباء في العيادات والمستشفيات ، فإن له أيضا جانب آخر ، هو ذلك الإطار الفقهي والقانوني الذي يمكن من خلاله ممارسة الجانب الأول ، ومن يراجع أمهات كتب الفقه الإسلامي يجد أن أحكام الأعمال الطبية مبعثرة في أكثر من موضع وموجودة في غير مظانها ، الأمر الذي يجد معه الباحث صعوبة بالغة في العثور على مراده ، لذلك فإن من أهم الأعمال المنوطة بالباحثين في عصر تتقدم فيه مكتسبات العلم بسرعة مذهلة بذل الجهد لتجميع الأحكام الفقهية المتعلقة بالطب والجراحة وصياغتها صياغة عصرية ، مع تقسيمها وتبويبها بطريقة تيسّر للباحثين الوصول إلى المراد في أقل وقت ، ولما كانت أهم وظائف الباحث في الفقه الإسلامي أن يرد الجزئيات والفروع التي تستجد إلى أصولها لمعرفة أحكامها[1]، وقع في نفسي بعد استخارة المولى عز وجل ثم مشاورة بعض مشايخي وأساتذتي أن يكون موضوع بحثي هو " أحكام وضمانات العلاج الطبي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي " .

ثانيا : أسباب اختيار الموضوع :

وكان من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي :

١- حاجة الناس بصفة عامة والأطباء بصفة خاصة إلى معرفة حكم الفقه الإسلامي في كثير من الأعمال الطبية خاصة ما استجد منها .

٢- إن الأطباء إذا لم تتوافر لهم الدراسات والبحوث الفقهية الإسلامية التي تعالج كثيرا من مسائل العلاج الطبي وهي متطورة دائما فإنهم سيلجئون إلى القوانين الوضعية والعرف الطبي لحل كثير من المشاكل التي يتعرضون لها .

٣- لم أجد فيما تيسر لي الأطلاع عليه من أفرد هذا الموضوع بالبحث وجمع فيه بحث العلاقة بين الطبيب والمريض وما يترتب عليها من ضمان وإن كان هناك الكثير من الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع فهي متناثرة ولا تتناول إلا جانبا واحدا ، وأكثر ما كتب في

---

(١) تصدير الطبعة الثانية لكتاب الأحكام الشرعية للدكتور أحمد شرف الدين لفضيلة الإمام الأكبر د/ محمد سيد طنطاوي ص أ الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧ .

فهرس الموضـــــــوعات

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٤
المبحث التمهيدي	١٨
المطلب الأول : ماهية العلاج في الفقه الإسلامي والقانون وفيه ثلاثة فروع	١٩
الفرع الأول : ماهية العلاج في الفقه الإسلامي .	٢٠
الفرع الثاني : ماهية العلاج في القانون .	٢٤
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في ماهية العلاج .	٢٥
المطلب الثاني : ماهية الطب في الفقه الإسلامي والقانون وفيه ثلاثة فروع	٢٦
الفرع الأول : ماهية الطب في الفقه الإسلامي .	٢٧
الفرع الثاني : ماهية الطب في القانون .	٣٠
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في ماهية الطب .	٣٦
المطلب الثالث : ماهية الضمان في الفقه الإسلامي والقانون وفيه أربعة فروع	٣٨
الفرع الأول : ماهية الضمان في الفقه الإسلامي .	٣٩
الفرع الثاني : ماهية الضمان في القانون .	٥٥
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في ماهية الضمان .	٥٨
الفرع الرابع : المسئولية الطبية في القانون وضمان الطبيب في الفقه الإسلامي .	٦٣
أولا : ضمان الطبيب في الفقه الإسلامي .	٦٣
ثانيا : المسئولية الطبية في القانون .	٦٤
الباب الأول	٦٧
أحكام العلاج الطبي في الفقه الإسلامي والقانون	
الفصل الأول : حكم العلاج بالأدوية المادية والروحية والمحرمات في الفقه الإسلامي والقانون .	٦٨
المبحث الأول : حكم العلاج بالأدوية المادية في الفقه الإسلامي والقانون	٦٩

الموضـــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المطلب الأول : حكم العلاج بالأدوية المادية في الفقه الإسلامي .	٧٠
المطلب الثاني : حكم العلاج بالأدوية المادية في القانون .	٩٣
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في العلاج بالأدويـــــة المادية .	١٠٠
المبحث الثاني : حكم العلاج بالأدوية الروحية في الفقه الإسلامي والقانون	١٠١
المطلب الأول : حكم العلاج بالأدوية الروحية في الفقه الإسلامي .	١٠٢
الفرع الأول : حكم العلاج بالرقا فى الفقه الإسلامى .	١٠٢
الفرع الثانى : حكم العلاج بتعليق التمائم	١١٨
المطلب الثاني : بالأدوية الروحية في القانون .	١٢٣
المطلب الثالث : ا وازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فـــي حكـــم العـــلاج بالأدوية الروحية .	١٢٥
المبحث الثالث : حكم العلاج بالمحرمات في الفقه الإسلامي والقانون .	١٢٩
المطلب الأول : حكم العلاج بالمحرمات في الفقه الإسلامي	١٣٠
الفرع الأول : حكم العلاج بالمسكرات في الفقه الإسلامي .	١٣١
الفرع الثاني : حكم العلاج بالمخدرات في الفقه الإسلامي	١٥٢
الفرع الثالث : حكم العلاج بأبوال الحيوانات في الفقه الإسلامي .	١٦٠
الفرع الرابع : حكم العلاج بنقل الأعضاء في الفقه الإسلامي .	١٦٩
الفرع الخامس : حكم العلاج بشرب الدم في الفقه الإسلامي .	١٩٠
الفرع السادس : حكم العلاج بأجزاء الخنزير في الفقه الإسلامي .	١٩٦
الفرع السابع : حكم العلاج بالذهب والفضة في الفقه الإسلامي .	٢٠٥

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
الفرع الثامن : حكم العلاج بلبس الحرير في الفقه الإسلامي .	٢١٣
الفرع التاسع : حكم العلاج بسماع الغناء والمعازف في الفقه الإسلامي .	٢١٩
المطلب الثاني : حكم العلاج بالمحرمات في القانون .	٢٤٢
الفرع الأول : حكم العلاج بالمسكرات في القانون .	٢٤٣
الفرع الثاني : حكم العلاج بالمخدرات في القانون	٢٤٥
الفرع الثالث : حكم العلاج بنقل الأعضاء في القانون .	٢٤٨
الفرع الرابع : حكم العلاج بنقل الدم في القانون .	٢٦١
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في حكم العلاج بالمحرمات .	٢٦٣
الفصل الثاني : طبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٢٦٤
المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين الطبيب الخاص والمريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٢٦٥
المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين الطبيب الخاص والمريض في الفقه الإسلامي.	٢٦٦
المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين الطبيب الخاص والمريض في القانون .	٢٧١
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في طبيعة العلاقة بين الطبيب الخاص والمريض .	٢٧٦
المبحث الثاني : طبيعة العلاقة بين طبيب المستشفى والمريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٢٧٧
المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين طبيب المستشفى والمريض في الفقه الإسلامي .	٢٧٨

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين طبيب المستشفى والمريض في القانون .	٢٨٣
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في طبيعة العلاقة بين طبيب المستشفى والمريض .	٢٨٨
المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض الملقى في الطريق العام أو المغمى عليه في الفقه الإسلامي والقانون .	٢٨٩
المطلب الأول : طبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض الملقى في الطريق العام أو المغمى عليه في الفقه الإسلامي .	٢٩٠
المطلب الثاني : طبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض الملقى في الطريق العام أو المغمى عليه في القانون .	٢٩٤
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في طبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض الملقى في الطريق العام أو المغمى عليه .	٢٩٨
الفصل الثالث : نوع العلاقة بين الطبيب والمريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٢٩٩
المبحث الأول : نوع العلاقة بين الطبيب والمريض في الفقه الإسلامي .	٣٠٠
المبحث الثاني : نوع العلاقة بين الطبيب والمريض في القانون .	٣٢٠
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في نوع العلاقة بين الطبيب والمريض .	٣٣٣
الفصل الرابع : أحكام الرضاء في علاقة الطبيب بالمريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٣٦٣
المبحث الأول : الرضاء في علاقة الطبيب بالمريض في الفقه الإسلامي والقانون.	٣٣٧
المطلب الأول : الرضاء في علاقة الطبيب بالمريض في الفقه الإسلامي .	٣٣٨

الموضـــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المطلب الثاني : الرضاء في علاقة الطبيب بالمريض في القانون .	٣٦٥
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الرضاء في علاقة الطبيب بالمريض .	٣٧٦
المبحث الثاني : عيوب الرضاء في الفقه الإسلامي والقانون .	٣٧٩
المطلب الأول : عيوب الرضاء في الفقه الإسلامي .	٣٨٠
الفرع الأول : الغلـــط .	٣٨١
الفرع الثاني : التدليس .	٣٩٢
الفرع الثالث : الإكراه .	٣٩٨
المطلب الثاني : عيوب الرضاء في القانون .	٤٠٣
الفرع الأول : الغلـــط .	٤٠٤
الفرع الثاني : التدليس .	٤٠٩
الفرع الثالث : الإكراه .	٤١٢
الفرع الرابع : الغبن والإستغلال .	٤١٥
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في عيوب الرضاء	٤١٨
الفصل الخامس :أحكام الأهلية في علاقة الطبيب بـــالمريض فـــي الفقـــه الإسلامي والقانون .	٤٢٢
المبحث الأول : الأهلية في علاقة الطبيب بالمريض في الفقه الإسلامي .	٤٢٣
المبحث الثاني : الأهلية في علاقة الطبيب بالمريض في القانون .	٤٣١
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الأهليـــة فـــي علاقـــة الطبيب بالمريض .	٤٣٥

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
الفصل السادس : أحكام المحل في علاقة الطبيب بالمريض فـــي الفقـــه الإسلامي والقانون .	٤٣٦
المبحث الأول : إلتزامات الطبيب في الفقه الإسلامي والقانون .	٤٣٧
المطلب الأول : طبيعة إلتزامات الطبيب في الفقه الإسلامي والقانون .	٤٣٨
الفرع الأول : طبيعة إلتزامات الطبيب في الفقه الإسلامي .	٤٣٩
الفرع الثاني : طبيعة إلتزامات الطبيب في القانون .	٤٥٤
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في طبيعة إلتزامـلت الطبيب .	٤٦٤
المطلب الثاني : إلتزام الطبيب بتبصير المريض في الفقه الإسلامي والقانون	٤٦٥
الفرع الأول : إلتزام الطبيب بتبصير المريض في الفقه الإسلامي .	٤٦٦
الفرع الثاني : إلتزام الطبيب بتبصير المريض في القانون .	٤٩١
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إلتزام الطبيـــب بتبصير المريض .	٥٠٤
المطلب الثالث : إلتزام الطبيب بالعناية بالمريض في جميع مراحل العلاج في الفقه الإسلامي والقانون .	٥٠٧
الفرع الأول : إلتزام الطبيب بالعناية بالمريض في جميع مراحل العـــلاج في الفقه الإسلامي .	٥٠٨
الفرع الثاني : إلتزام الطبيب بالعناية بالمريض في جميع مراحل العـــلاج في القانون.	٥١٢
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إلتزام الطبيـــب بالعناية بالمريض في جميع مراحل العلاج .	٥١٤

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
المطلب الرابع : إلتزام الطبيب باتباع الأصول العلمية في الفقـــه الإســـلامي والقانون .	٥١٥
الفرع الأول : إلتزام الطبيب باتباع الأصول العلمية في الفقه الإسلامي .	٥١٦
الفرع الثاني : إلتزام الطبيب باتباع الأصول العلمية في القانون .	٥٢٢
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إلتزام الطبيـــب باتباع الأصول العلمية .	٥٢٦
المطلب الخامس : إلتزام الطبيب بعدم إفشاء أسرار المريـــض فـــي الفقـــه الإسلامي والقانون.	٥٢٧
الفرع الأول : إلتزام الطبيب بعدم إفشاء أســـرار المريـــض فـــي الفقـــه الإسلامي .	٥٢٨
الفرع الثاني : إلتزام الطبيب بعدم إفشاء أسرار المريض في القانون .	٥٤٠
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إلتزام الطبيـــب بعدم إفشاء أسرار المريض .	٥٥١
المطلب السادس : إلتزام الطبيب بمتابعة المريـــض فـــي الفقـــه الإســـلامي والقانون .	٥٥٢
الفرع الأول : إلتزام الطبيب بمتابعة المريض في الفقه الإسلامي .	٥٥٣
الفرع الثاني : إلتزام الطبيب بمتابعة المريض في القانون .	٥٥٩
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إلتزام الطبيـــب بمتابعة المريض .	٥٦٢
المبحث الثاني : إلتزامات المريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٥٦٣
المطلب الأول : إلتزام المريض بدفع الأجرة للطبيب في الفقه الإسلامي والقانون.	٥٦٤

الموضـــــــــــــــــوع	الصفحة
الفرع الأول : إلتزام المريض بدفع الأجرة للطبيب في الفقه الإسلامي .	٥٦٥
الفرع الثاني : إلتزام المريض بدفع الأجرة للطبيب في القانون .	٥٧٨
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إلتزام المريض بدفع الأجرة للطبيب .	٥٨١
المطلب الثاني : إلتزام المريض بمعاونة الطبيب في الفقه الإسلامي والقانون	٥٨٢
الفرع الأول : إلتزام المريض بمعاونة الطبيب في الفقه الإسلامي .	٥٨٣
الفرع الثاني : إلتزام المريض بمعاونة الطبيب في القانون .	٥٨٥
الفرع الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إلتزام المريض بمعاونة الطبيب .	٥٨٥
الفصل السابع : أحكام السبب في علاقة الطبيب بالمريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٥٨٦
المبحث الأول : سبب العلاقة بين الطبيب والمريض في الفقه الإسلامي .	٥٨٧
المبحث الثاني : سبب العلاقة بين الطبيب والمريض في القانون .	٥٩٧
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في سبب العلاقة بين الطبيب والمريض .	٦٠٦
الفصل الثامن : أحكام انتهاء العلاقة بين الطبيب والمريض في الفقه الإسلامي والقانون .	٦٠٨
المبحث الأول : انتهاء العلاقة بين الطبيب والمريض في الفقه الإسلامي .	٦٠٩
المبحث الثاني : انتهاء العلاقة بين الطبيب والمريض في القانون .	٦١٨
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في انتهاء العلاقة بين الطبيب والمريض .	٦٢٣

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
الباب الثاني	٦٢٤
ضمانات العلاج الطبي في الفقه الإسلامي والقانون	
الفصل الأول : أركان الضمان في العمل الطبـــي فـــي الفقـــه الإســـلامي والقانون .	٦٢٦
المبحث الأول : الخطأ في العمل الطبي في الفقه الإسلامي والقانون .	٦٢٧
المطلب الأول : الخطأ في العمل الطبي في الفقه الإسلامي .	٦٢٨
المطلب الثاني : الخطأ في العمل الطبي في القانون .	٦٤٧
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الخطأ في العمـــل الطبي .	٦٦٠
المبحث الثاني : الضرر في العمل الطبي في الفقه الإسلامي والقانون .	٦٦١
المطلب الأول : الضرر في العمل الطبي في الفقه الإسلامي .	٦٦٢
المطلب الثاني : الضرر في العمل الطبي في القانون .	٦٧٠
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في الضرر في العمـــل الطبي .	٦٧٦
المبحث الثالث : علاقة السببية بين الخطأ والضرر في العمل الطبي فـــي الفقـــه الإسلامي والقانون .	٦٧٧
المطلب الأول : علاقة السببية بين الخطأ والضرر في العمل الطبي في الفقـــه الإسلامي .	٦٧٨
المطلب الثاني : علاقة السببية بين الخطأ والضرر في العمل الطبـــي فـــي القانون .	٣٩٦
المطلب الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في علاقة السببية بيـــن الخطأ والضرر في العمل الطبي .	٧٠٥

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الثاني : ضمان الطبيب لخطأ مســـاعديه فـــي الفقـــه الإســـلامي والقانون .	٧٠٦
المبحث الأول : ضمان الطبيب لخطأ مساعديه في الفقه الإسلامي .	٧٠٧
المبحث الثاني : ضمان الطبيب لخطأ مساعديه في القانون .	٧١٤
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في ضمان الطبيب لخطـــأ مساعديه.	٧١٧
الفصل الثالث : ضمان الطبيب لأضرار الآلات والأدوات الطبية في الفقـــه الإسلامي والقانون .	٧١٨
المبحث الأول : ضمان الطبيب لأضـــرار الآلات والأدوات الطبـــية فـــي الفقـــه الإسلامي.	٧١٩
المبحث الثاني : ضمان الطبيب لأضرار الآلات والأدوات الطبية في القانون .	٧٢٣
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقـــانون فـــي ضمـــان الطبيـــب لأضرار الآلات والأدوات الطبية .	٧٢٦
الفصل الرابع : إثبات ضمان الطبيب في الفقه الإسلامي والقانون	٧٢٧
المبحث الأول : إثبات ضمان الطبيب في الفقه الإسلامي .	٧٢٨
المبحث الثاني : إثبات ضمان الطبيب في القانون .	٧٤٢
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون في إثبات ضمان الطبيب .	٧٤٩
الفصل الخامس : الواجب بضمان الطبيب في الفقه الإسلامي والقانون .	٧٥١
المبحث الأول : الواجب بضمان الطبيب في الفقه الإسلامي .	٧٥٢
المبحث الثاني : الواجب بضمان الطبيب في القانون .	٧٧٠

المرضـــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث : الموازنة بين الفقه الإسلامي والقانون فـــي الواجـــب بضمـــان الطبيب .	٧٧٧
الخـــاتمـــة .	٧٧٨
أولا : موقف الطبيب أو المريض عند اختلاف القانون وفقهه مع أحكام الشـــريعة الإسلامية وفقهها .	٧٧٩
ثانيا : أهم نتائج البحث .	٧٨٣
أهم المراجـــــــع .	٧٩٠
فهرس الموضـــوعات .	٨٢٦